نحو إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

أ. ياسية سليمة المدرسة العليا للعلوم السياسية
 أ. لحواسنية ياسمين جامعة الجزائر 3

الملخص:

يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة نظرا لمساهمته الفعالة في الدخل الوطني، يعمل على توفير مناصب شغل، و جلب عوائد مالية سواء كانت بالعملة المحلية أو العملة الصعبة، فقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا إستراتيجيا لإستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن إستدامتها.

نظرا لإرتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد بدأ التركيز على مبدأ الإستدامة في السياحة، حيث لم يعد يقتصر المفهوم الجديد للسياحة المستدامة على المنظور الإقتصادي فحسب، بل أصبحت هناك إستجابة لمقتضيات التنمية المستدامة .

الجزائر كغيرها من الدول تطمع إلى دخول سوق السياحة و جعلها واحدة من الأولويات القومية، و تحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، و ذلك من خلال تطبيق إستراتيجية فعالة و طموحة، كما تحاول الجزائر تبني الخيار الإستراتيجي السياحي كبديل لقطاع المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة و زيادة الدخل الوطني.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، السياحة، التنمية السياحية المستدامة، الإستراتيجية التنموية.

Résumé:

Le secteur du tourisme des secteurs les plus importants qui cherchent à parvenir à un développement durable, compte tenu du revenu national efficace pour sa contribution, en travaillant sur des emplois et avoir des retombées économiques, que ce soit en monnaie locale ou devises, il a trouvé beaucoup de pays dans l'industrie (tourisme) alternative stratégique d'exploiter leurs ressources touristiques afin d'assurer leur pérennité.

En raison de l'engagement du tourisme, il se concentre essentiellement sur le principe de la durabilité environnementale dans le tourisme a commencé, où plus le nouveau concept de tourisme durable est limitée au point de vue économique, mais il est devenu une réponse aux exigences du développement durable.

Et l'Algérie, comme les autres pays aspirant à entrer sur le marché du tourisme et en faire l'une des priorités nationales, et de transformer Algérie en une des attractions touristiques centre de la première classe, et par l'application de la stratégie efficace et ambitieuse, que l'Algérie tente d'adopter une option stratégique pour le tourisme comme une alternative au secteur des hydrocarbures en la réalisation du développement durable et d'accroître le revenu national.

Mots-clés: développement durable, le tourisme, le développement du tourisme durable, la stratégie de développement.

مقدمة:

يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات التي تسعى إلى تحقيق التنمية ، فهو قطاع محوري يعمل على تنشيط قطاعات عديدة (قطاع النقل، الأشغال العمومية ، تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، فهو يعد أحد الركائز الاقتصادية نظرا لمساهمته الفعالة في الدخل الوطني ، و نظرا لارتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد بدأ الاهتمام و التركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة ، أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة بخصوص انعكاسات النشاط السياحي على البيئة الطبيعية و البشرية، بما تتضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية و الثقافية ، و من خلال نمو القطاع السياحي و استدامة و زيادة منافعه و تأثيراته على العديد من الظواهر.

فالجزائر كغيرها من الدول تطمح إلى دخول سوق السياحة و تحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، و ذلك من خلال تطبيق إستراتيجية طموحة و فعالة، حيث تتناول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع قطاع السياحة في الجزائر، إضافة إلى تحليل أهداف إستراتجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، و هو ما ينحو إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الخيار الإستراتيجي السياحي كبديل لقطاع المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

1. التنمية: ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي:

✓ "التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم.

- التنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل و للنظام الاجتماعي نحو حياة \checkmark إنسانية أفضل 1 .
- 2. التنمية المستدامة: لقد استخدم الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة أول مرة سنة 1980 في الإستراتجية العالمية للبقاء ، و تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجيات الحاضر ، دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر ، و في سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي : "تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء على حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية "2. التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة : "استخدام الموارد ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل "3.
- 3. السياحة: و تمثل جميع أشكال السفر و الإقامة للسكان غير المحليين ، و انتقال الأفراد خارج المحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع و عشرين ساعة و تقل عن عام ، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور للدولة.
- أنواع السياحة: تختلف تقسيمات السياحة باختلاف معايير تقسيمها و باختلاف الأهداف المراد الوصول إليها، و ستعتمد هذه الدراسة على معيار الأهداف و الرغبات التي يسعى السائح إلى الوصول إليها:
- ✓ السياحة الثقافية: يقصد بها كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني ، على غرار المعالم التاريخية و الدينية ، أو تراث روحي على غرار التقاليد و العادات الوطنية و المحلية .
- ✓ السياحة الترفيهية: يتمثل الدافع الأساسي وراءها في رغبة الشخص في الاستمتاع و الترفيه عن النفس ، فهذا النمط من السياحة يتضمن ممارسة الهوايات المختلفة على غرار الصيد ، الغوص في البحار و التزلج على الثلوج ، كما يتضمن زيارة المناطق الجبلية و الصحراوية و شواطئ البحر التي تبعث الهدوء في النفس.
- ✓ السياحة العلاجية: عرفها الإتحاد العالمي للسياحة أنها تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للدولة ، وبشكل خاص المياه المعدنية و المناخ.
- ✓ السياحة الرياضية : أصبحت السياحة الرياضية في العصر الحالي من أهم أنواع السياحة لما
 توفره من إيرادات هامة ، إلى جانب التعريف بمختلف أشكال السياحة الأخرى ،و تعتمد

على مجموعة من النشاطات الرياضية على غرار أنشطة سباق السيارات ، التزحلق على الثلوج و غيرها من الأنشطة الرياضية ⁴.

4. التنمية السياحية: التنمية السياحية تعرف على أنها ذلك التكامل الطبيعي والوظيفي بين كافة العناصر الطبيعية والبيئية ، وتوفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح 5 .

التنمية السياحية "هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين"، فهي تعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تحدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية ، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي 6 . و"هي الإمداد بالتسهيلات والخدمات أو الارتقاء بما لمقابلة كافة احتياجات السائحين".

5. التنمية السياحية المستدامة: تعرف بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية و حضارية.

عرف الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على المناط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي و يرتقي بالبيئة المعمارية"7.

عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة" بأنها تلك التنمية التي تعمل على سد احتياجات السياح و المواقع المضيفة ، إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة في التمتع بهذه المواقع في المستقبل 8".

المحور الثاني: دور السياحة في التنمية و أهميتها

1. شروط ترقية السياحة:

الهياكل السياحية: تعتبر من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا، وانطلاقا مما هو معمول به في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، يمكن تقسيم هذه الهياكل إلى نوعين متمايزين:

النوع الأول: و يتمثل في سلاسل من الفنادق السياحية الضخمة و ما يتبعها من تجهيزات ووسائل النقل و الاتصال و مرافق رياضية و ترفيهية، و هذه الهياكل و نظرا لضخامتها وارتفاع تكاليف إنشائها تتواجد في المدن الحضرية ذات الكثافة السكانية، لإمكانية التوافد عليها من طرف أكبر قدر من الزوار الأثرياء.

- النوع الثاني: فيتمثل في الهياكل الأقل تكلفة من حيث الإنشاء ، التي يراعى في تصاميم بنائها خفض التكاليف ، و من ثم جذب السائح للاستفادة منها بأسعار تتماشى مع دخله.
- ✓ الأمن: من المتعارف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمنه و سلامة جسده و أمتعته من أي مساس مادي أو معنوي ، سواء أكان صادرا من طرف القائمين على تسيير المرفق السياحي أو من عامة الناس ، ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توافر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل الحوادث والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية.
- ✓ الخدمات: وتتمثل في كل ما يعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة ، والحرص على النظافة وتوفير المياه والنقل، وتنوع الأكل وملائمته من ناحية الكم والكيف والسعر، إذ ليس من المرغوب فيه أن تعرض هذه الخدمات مقابل تكاليف باهضة فتدفع السائح بالشعور بالغبن والاستياء ، وهكذا يحس السائح بأنه يتحصل فعلا على منافع مقابل ما يدفعه من أموال 9.
- 2. دور السياحة في التنمية: تشير تجارب الدول في العالم إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول ، و الذي يمكن تلحيصه في النقاط الآتية:
- أ. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة بدرجة ملموسة في حذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول 10.
- ب. نقل التقنيات الحديثة و المتطورة: تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة، كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها و حدماتها السياحية.
- ج. تشغيل الأيدي العاملة: تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل، حيث تستوعب 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، و ذلك لتشعب هذه الصناعة و تداخلها مع العديد من الصناعات الأحرى ، و حسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل نماية 2010 ، ومن

195

- المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة أن تستوعب القطاعات السياحية بحدود % 11,8 من إجمالي التوظيف العالمي عام 12014.
- د. المساهمة في تحقيق و تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق: في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن، أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم ، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة وإعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع¹².
- ه. تحسين ميزان المدفوعات: السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد، و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، و زيادة موارد النقد الأجنبي و المنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية
- 3. أهمية السياحة: يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي ، و هكذا أصبحت السياحة الصناعة الأولى في العالم ، حيث أصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية :الإلكترونيك ، الكهرباء ، الحديد و الصلب، النسيج ، السيارات ، فالقطاع السياحي يجلب مداخيل هامة للدولة التي تتمتع بصناعة سياحية، و تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية للدول ، بحيث أن السياحة نشاط ثري بفرص التشغيل ، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل حلب تدفقات نقدية بكميات تعادل و قد تفوق مدا خيل المحروقات ، فالنمسا مثلا استفادت من مداخيل سياحة عام 1997 فهذا الرقم لا يبتعد عن مداخيل الجزائر في المحروقات في نفس السنة، مع العلم أن ثروة المحروقات زائلة 1.

المحور الثالث: قطاع السياحة في الجزائر -الواقع و الآفاق-

- 1. مقومات قطاع السياحة في الجزائر: تزحر الجزائر بالإمكانيات التالية:
 - I. الإمكانيات الطبيعية: و المتمثلة في مايلي :

- الموقع و المناخ: تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية و هي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير، يحدها من الشمال البحر المتوسط، و من الشرق تونس و ليبيا، و من الغرب المغرب الأقصى و موريتانيا، و من الجنوب النيجر ومالي، و تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 من الشرق إلى الغرب، حيث تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم و هي من أكبر بلدان المغرب العربي مساحة 14 .
- ◄ الساحل الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، و هو يتميز بارتفاعه و تكونه الصخري، و توجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، و من أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف،..الخ.
- المناطق الجبلية: أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي و التي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة و التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة، فإن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات و المغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل: الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة، والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح.
- ◄ المناطق الصحراوية: تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على
 خمسة مناطق كبرى هي: أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست و تندوف.
- المحطات المعدنية: الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة، وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد، ومن أهم هذه الحمامات نجد: حمام ربغة بعين الدفلي، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية.
 - II. الإمكانيات الثقافية و التاريخية و الحضارية : و من أهمها نحد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو و المتمثلة في:
 - تيمقاد: تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م و هي تقع بباتنة.
 - تيبازة: و هي من المدن الرومانية العتيقة.

- جمیلة: و هی تقع بسطیف و هی من أقدم المدن الرومانیة بالجزائر.
- ◄ الطاسيلي: و تحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ، و هجرة الحيوانات
 و تطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.
- قلعة بني حماد: تقع ببشارة بالمسيلة و هي من المدن الإسلامية، تأسست سنة 1007 م و
 كانت عاصمة للدولة الحمادية.
 - ◄ قصر ميزاب: أنشأ من طرف الإباضيين.
 - القصبة: توجد بالعاصمة و هي مدينة إسلامية.

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور ، تركت إرثا ثقافيا و تاريخيا يتواجد في مناطق الجزائر، و يمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلى:

- ◄ الحضارة الرومانية: عمرت قرابة الخمس قرون، و توجد آثارها في العديد من المدن أهمها: تيمقاد، جميلة، تيبازة، شرشال، قالمة و تبسة.
- ◄ الحضارة الإسلامية: من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية نجد: قلعة بني حماد و المنصورة بتلمسان ، و الجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة، هذا دون أن ننسى الزوايا و التي من أهمها نجد: الزاوية التيجانية ، الرحمانية، و زاوية كونتة .
- ◄ المرحلة الاستعمارية : شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية و المعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

الإمكانيات و البني القاعدية : تملك الجزائر بني قاعدية هامة تتمثل فيمايلي :

- ◄ النقل: و تتمثل أهم الشبكات في:
- أ. شبكة الطرقات: يصل طولها في الجزائر إلى 109452 كلم، تتميز بتركزها في المنطقة الشمالية للبلاد و هي مقسمة حسب مايلي: الطرق الوطنية 28275 كلم، الطرق الفرعية الولائية كليلاد و هي مألول البلدية 57251 كلم، و تجدر الإشارة إلى مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يمتد على مسافة 1216 كلم.
- ب. شبكة السكك الحديدية : طولها يقارب 4500 كلم ، تعبر حوالي 200 محطة تغطي على الخصوص شمال البلاد .

- ج. النقل الجوي : شهد تطورا ملحوظا تميز في إنجاز عدة مطارات على مختلف التراب الوطني ، و شركة الخطوط الجوية الجزائرية تغطي حوالي 37 رحلة حول العالم، إضافة إلى 31 مدينة في الداخل.
- د. النقل البحري: يعتمد العمل البحري على 13 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة و الصيد البحري، إضافة إلى مينائين متخصصين في المحروقات، بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري و الترفيه، و أهم الموانئ: الجزائر، وهران، عنابة، و التي تتضمن 75% من نسبة حركة الملاحة.
- ◄ الطاقة الفندقية: تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية و كل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، و تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين 15 .
 - 2. واقع قطاع السياحة في الجزائر: مع بداية 1966 بدأت الدولة في إعداد نصوص رسمية و قوانين، و كذا مخططات تنمية وطنية ، آخذة بعين الاعتبار السياحة كقطاع مهم في التنمية الوطنية:

أولا: ميثاق السياحة 1966: حاولت الجزائر تنظيم القطاع السياحي مباشرة بعد الاستقلال ، إذ حظي تنظيم مناطق التوسع و المواقع السياحية، و كذا العقار السياحي باهتمام خاص حيث صدر في هذا الشأن الأمر رقم 62/66، و عليه تعتبر سنة 1966 بداية الاهتمام بالقطاع السياحي من خلال أول عمل حكومي على مستوى الوطن ، و كان يتضمن:

- ✓ اهتمام السلطات العمومية بإدراج النشاطات السياحية ضمن تميئة الإقليم.
 - ✓ برنامج تنمية و تثمين الموارد السياحية.
 - ✓ تنظيم المناطق و المواقع السياحية.

و تم تحديد التوجهات الرئيسية للميثاق السياحي في:

- ✓ اختيار مناطق التوسع السياحي.
 - ✓ تحسين الشروط السياحية.
 - ✓ تطوير الهياكل الفندقية.

غير أن النظام التشريعي و التنظيمي لم يكتمل و لم يطبق كله.

ثانيا: المخطط الثلاثي 67– 69: خلال هذه المرحلة لم تكن السياحة ضمن القطاعات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية ، و ذلك راجع للنموذج الاقتصادي المتبع آنذاك ، فحصة القطاع السياحي لم تتجاوز 2,54% من مجموع الاستثمارات و المقدرة ب 11078 مليون دج.

ثالثا: المخطط الرباعي الأول 70-73: و تتواصل سياسة تحميش القطاع خلال هذا المخطط مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث لم يخصص له سوى 2,5% من إجمالي الاستثمارات ، و كان يهدف المخطط في جانبه السياحي إلى إنجاز 35000 سرير، و ذلك للوصول إلى طاقة استيعاب تقارب 70000 إلى 90000 سرير، و من أجل ذلك برمج إنجاز 10 مشاريع ذات طابع ساحلي، و 11 ذات طابع صحراوي .

و في نهاية هذا المخطط لم يتم إنجاز إلا 34,45% من الإنجازات المقررة.

رابعا: المخطط الرباعي الثاني 74-77: حلال هذه الفترة كانت هناك متابعة للهيئات السياحية غير المنجزة حلال المخططات السابقة، و تسطير برنامج جديد يهدف إلى تحقيق 25000 سرير قبل سنة 1989، و لأجل تحقيق تلك بحدف الوصول إلى طاقة استيعاب تقدر ب 60000 سرير قبل سنة 1989، و لأجل تحقيق تلك الأهداف خصصت ميزانية تقدر ب 1230 مليون دج، لكن قطاع السياحة بقي مهمشا رغم مبادرة تشجيع القطاع الخاص في إنجاز المشاريع السياحية.

خامسا: المخطط الخماسي الأول 80-84: إرتكز هذا المخطط حول الأهداف التالية:

- ✓ برجحة فنادق حضرية و توسعة الفنادق الصحراوية.
 - ✓ توسعة محطات الحمامات المعدنية.
- ✓ تهيئة مناطق التوسع السياحي و اعتمادها من طرف المتعاملين الأخرين (القطاع الخاص).
 و عند نهاية المخطط لم يتم إنجاز سوى 20 مشروع من أصل 89 مشروع مبرمج.

سادسا: المخطط الخماسي الثاني 85-89: ركزت أغلب الجهود خلال هذه الفترة على تنمية و تطوير السياحة الداخلية نتيجة لارتفاع المستوى المعيشي آنذاك، و كان يهدف المخطط إلى:

- ✓ متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- ✓ تطوير الحمامات المعدنية و المراكز المناخية.
- ✓ لا مركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين.
- ✓ محاولة التحكم في الطلب السياحي المتنوع.

لكن هذه السياسة لم تعط دفعا جديدا للقطاع السياحي.

سابعا: السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990-2000: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات جذرية في جميع الميادين ، فأصبحت فيها كل النظم و القوانين في حاجة ماسة إلى إعادة النظر، هذه الأخيرة التي يجب أن تتماشى و التطورات الحاصلة، و بالفعل فقد عرفت هذه الفترة ظهور الإطار القانوني لتطوير الاستثمار الخاص في القطاع السياحي ، و كذا الاعتماد نهائيا على مبدأ تحرير النشاطات السياحية ، و انفتاحها على السوق الخارجية ، و في هذا الإطار جاء قانون ترقية الاستثمار الصادر في أكتوبر 1993 و ينص هذا القانون على:

- ✓ الاستثمار الخاضع للتصريح و ليس للاعتماد.
- ✓ ضمان تحويل المال المستثمر وكذا الأرباح المحققة.
- ✓ معاملة متبادلة بين المتعامل و المقيم الأجنبي وفق إجراءات التوظيف.
 - ✓ إنشاء وكالة وطنية لرقابة و حماية و متابعة الاستثمار.
- ✓ إنشاء شباك موحد داخل يضم الإدارة و المنظمات المعنية بالاستثمار.
 - ✓ تقديم الامتيازات المتعددة منها الجمركية و الضريبية و شبه الضريبية.

و على الرغم من هذا القانون لم يسجل القطاع السياحي إلا 6 مشاريع ذات طبيعة سياحية مقارنة بالقطاعات الأخرى ، و ذلك يعود للظروف التي كانت تعيشها البلاد 16 .

ثامنا: السياحة خلال فترة 1999–2007:

- ✓ وضعية المشاريع السياحية قبل صدور القانون التوجيهي : من خلال هذا العنصر نقف على
 حجم الاستثمارات قيد الإنجاز إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2007:
- 1. مشاريع قيد الإنجاز: في الثلاثي الأول لسنة 2007 قدر عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز ب 60,46 مشروعا سياحيا ، و قدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه الاستثمارات به 60,46 مليار دج ، سوف تسمح هذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقات إيواء جديدة تقدر ب 33152 سريرا ، و قدر عدد المناصب الممكن إحداثها ب 10544 منصب شغل مقابل كل سرير منجز ، و يعتبر هذا المعدل منخفضا مقاربة بالمتوسط المحقق دوليا و الذي يقدر ب 0,5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

- 2. المشاريع المتوقفة: تم حصر 276 مشروعا سياحيا متوقفا و بمعدل إنجاز محصور بين 87 %، و نجد أن التكلفة المتوقعة للمشاريع المتوقفة قدرت ب 26 مليار دج، هذه المشاريع كان من المقرر أن تضيف طاقات إيواء جديدة ب 24524 سريرا، و توفر 7498 منصب شغل مباشر ، أما أسباب توقف هذه المشاريع فترجع أساسا إلى: 59 % من مجموع المشاريع توقفت لأسباب مالية، و 24,8 % توقفت لعدم تسوية الوضعية الإدارية كالحصول على رخصة البناء، و مالية، و 24,8 % كان لمشاكل داخلية، و 7,97 % توقفت بسبب عدم الحصول على عقود الملكية و التي تسمح بالحصول على قروض بنكية.
- 3. طلبات الاستثمار: تم رصد 882 طلب استثمار سياحي مسجل للثلاثي الأول لسنة 2007 و تتطلب هذه المشاريع الجديدة مساحة إجمالية تقدر ب 4975 هكتارا، أما طاقات الإيواء المنتظر تحقيقها من خلال إنجاز هذه الطلبات فقد قدرت به 239,34 سريرا، و إحداث 80,604منصب شغل مباشر، أما التقديرات المتعلقة بتكلفة إنجاز الاستثمارات السياحية الجديدة فقد حددت ب867 مليار دج.
- 4. طاقات الإيواء: تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية و باقي المؤسسات ذات العلاقة المسخرة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة المضيفة، إحدى المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي بالبلد، و بالنسبة للجزائر فقد عرفت طاقات الإيواء السياحي تطورا معتبرا خلال الفترة 1999-2007، حيث انتقلت طاقات الاستقبال من 66902 سريرا لتبلغ من نهاية 2007، 2007 سريرا.
 - ✔ التدفقات السياحية خلال الفترة 1999-2008: و تنقسم هذه التدفقات إلى:
- 1. **دخول السياح إلى الجزائر**: لقد شهدت التدفقات البشرية خلال الفترة مستوى تطور متزايد ، حيث عرفت 2003–2008 مستوى نمو يقارب 51,31 بالمائة من إجمالي السواح القادمين إلى الجزائر و نسبة تطور 82,51 بالمائة بالنسبة للسواح الأجانب ، و في نماية 2008 قدر عدد السواح الذين زاروا الجزائر ب 1771744 سائحا.
- 2. خروج الجزائريين إلى الخارج: بلغ عدد الجزائريين الذين توجهوا إلى الخارج سنة 2005 حوالي 1513.491 و عرف نمو ملحوظا خلال سنتي 2007 و 2008 ، أما البلدان المفضلة من

حيث الوجهة، فإننا نجد في المرتبة الأولى تونس ثم تأتي في المرتبة الثانية فرنسا ثم تأتي في المرتبة الثالثة المملكة العربية 17 .

3. آفاق قطاع السياحة في الجزائر:

أولا: إستراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق 2013: لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة إستراتيجية حول تطوير قطاع السياحة لآفاق 2013 في شكل وثيقة تحت عنوان مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010 ، أدخلت على هذا الأخير بعض التعديلات بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي و الخارجي، قصد إعطاء الديناميكية لقطاع السياحة من خلال:

- ✓ تحديد الاختيارات المستقبلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد و تفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا.
 - ✓ تحديد الأهداف النوعية و الكيفية المنتظرة في آفاق 2013.
- ✓ تحديد التدابير و الأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة بمدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقلة.

هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ و الاختيارات الأساسية التي جاء بها القانون رقم 03-03 والمتعلق بالتنمية السياحية، مناطق التوسع السياحي واستعمال الشواطئ لأغراض السياحة.

- 1. المنتوجات السياحية الواجب تنميتها للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر: إن تطوير و تنويع المعروض السياحي بمثلان اختيارات إستراتيجية من أجل:
 - ✓ إدماج الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.
- ✓ تلبية حاجيات المواطنين في مجال السياحة و الاستجمام و الترفيه و التي تعرف سنويا
 ارتفاعا متزايدا بسبب تحسن المستوى المعيشي و النمو الديموغرافي.
 - ✓ التطوير المنسجم و المستدام و المتوازن للنشاطات السياحية.
 - ✓ تثمين التراث السياحي الوطني.
- 2. آليات و متطلبات تنمية المنتوجات السياحية في الجزائر لآفاق 2013: قصد إزالة العقبات التي تقف أمام التنمية و ترويج المنتجات السياحية من جهة، و وضع أدوات تنفيذ

قادرة على ضمان أحسن تأطير و تنظيم للقطاع من جهة أخرى، هناك جملة من الإجراءات نحملها في النقاط التالية:

- ✓ دعم مختلف الإستثمارات السياحية من خلال التهيئة و التحكم في العقار السياحي،
 و تأطير و تمويل المشاريع السياحية.
- ✓ دعم التدريب و التكوين و يعد تكوين و تدريب الموارد البشرية عنصرا محوريا في العملية
 السياحية.
 - ✓ دعم نوعية الخدمات السياحية المقدمة.
 - ✓ دعم الترويج السياحي¹⁸.

ثانيا: إستراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق 2025: (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة): المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025 المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية SNAT الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين و لجميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025، و ذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير 2009 المدى المتوازن الثلاثي المتواطنية المتدامة بضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة على مستوى كامل التراب الوطني.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تتويج ناضج لمسار طويل من البحث و التحقيقات و الدراسات و الخبرات و الاستشارات ، و نتيجة لعمل فكري كبير و لاستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين و المخلين العموميين و الخواص على مدار اللقاءات الجهوية.

1. الحركيات الخمس للتفعيل السياحي بالجزائر:

- ✓ مخطط وجهة الجزائر: يتعلق الأمر ببناء صورة سهلة القراءة لوجهة الجزائر، فترقية الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية من خلال إستراتجية التسويق السياحي لإعطاء صورة جيدة للجزائر.
- ✓ الأقطاب السياحية السبعة للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بالتجهيزات و الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية.

204

- ✓ مخطط نوعية السياحة: يرمي هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين و التعليم و يدرج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم.
- ✓ مخطط الشراكة العمومية الخاصة: تلعب الدولة و الجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تميئة الإقليم وحماية المناظر العامة، و وضع المنشآت كالمطارات و الطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام و الأمن، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمارات و الاستغلال السياحي، يثمن و يسوق الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف.
- ✓ مخطط تمويل السياحة: بحكم أن السياحة ذات عائد استثماري بطيء فإن عملية تحسين الربح تتطلب إيجاد دعم من الدولة في العمليات الخمس، و هو دور مخطط التمويل:
 - 1. حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة.
 - 2. السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الذوبان.
 - 3. جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
 - 4. تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء للحوافز المالية.
 - **5**. تسهيل التمويل البنكي للنشاطات السياحية 19.

الخاتمة:

باعتبار السياحة ظاهرة إنسانية و نشاط اقتصادي و اجتماعي ، لذلك هي في حاجة ملحة إلى إستراتيجية تخطيط و تفعيل و تنمية هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه، فالجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع و الاهتمام به، جعله قطاعا هامشيا، و بالتالي قطاع السياحة في الجزائر كان و مازال يشكوا التهميش من القائمين عليه، لكن بالعمل على تنمية هذا القطاع و تطويره يحقق وفرة العائدات و الأرباح للاقتصاد الوطني ، ليمثل مصدرا للدخل بعيدا عن عائدات المحروقات.

الهوامش:

¹ صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية"، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009- 2010، ص2.

- ² غربيي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، بحلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد 4، أكتوبر 2010. اسماعيل سراج الدين، "حتى تصبح التنمية المستدامة"، مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، ديسمبر 1993، ص 4. وفليح نبيل، تقرورت محمد، "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر، تونس، المغرب"، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، 2010، ص 4.
 - ⁵ محى محمد مسعد ، الاتجاهات الحديثة في السياحة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008 ،ص38.
- 6 عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2000-2010، 0.51.
 - عميش سميرة، مرجع سابق ذكره، ص5.
- 8 عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات 2000-2025، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص273.
- 9 صالح فلاحي، "النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 20-21 ماي 2002.
 - نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، الأردن: دار المسيرة، ط2، 2007، ص ص145، 146. 16 أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ذكره، ص17. المسلام أبو قدف المسلام ال
 - عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي و المحلي، مصر: جامعة الإسكندرية، د.س.ن، ص11. 12
- 13 هواري معراج، محمد سليمان حردات، "السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري"، محلة الباحث، العدد 1، 2004، ص22.
- ¹⁴ حالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، 2004، ص216. المرجع نفسه ، ص58. ¹⁵
- 16 شنيني عبد الرحيم، دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية و الحرفية دراسة ميدانية حالة مدينة غرداية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير عي علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص ص -95 ـ 101-95.
- العدد2، القادر، إستراتجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، بحلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد2، 2012 ، 2012 ، ص ص 270
 - ¹⁸ المرجع نفسه، ص ص 176–179.
- 19 حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2011.